

موجز واف

عرض عام

أن إجراء حوار بناء بين الشباب التونسي والمؤسسات العامة. مع إشراك المجتمع المدني على نحو أوسع. والمنظمات السياسية والقطاع الخاص. سيكون بالغ الأهمية للتصدي للحواجز الأكثر إعاقة أمام إشراك الشباب. وبتسهيل تطبيق هذا المفهوم. تتسنى تعبئة الجيل الجديد باعتباره أحد الموارد الاقتصادية والاجتماعية. وهو ما يمكن أن يساهم إسهاما مباشرا في استدامة الاستقرار والنمو الاقتصادي في البلاد. وتعود المشاركة في اتخاذ القرارات عند تصميم السياسات والبرامج المتعلقة بالشباب وتنفيذها. وكذلك عند إدارة منظمات المجتمع المدني. بمنافع على جميع أصحاب المصلحة وتؤدي على الأرجح إلى زيادة أثر الاستثمارات العامة.

ويحدد هذا التقرير فئات معينة من الشباب المعرضين للإقصاء ويقوم بتوصيفها وفقاً لعدة عوامل من بينها الفروق الجغوية والتباينات بين الجنسين ومحدودية الحصول على التعليم وفرص العمل والسلع الاجتماعية. وتساعد نتائج التقرير في تحديد الحواجز الرئيسية أمام إشراك الشباب والتي تواجه الشبان والشابات من مختلف الخلفيات لاسيما من المناطق المهمشة. ووصف النواحي المتصورة والفعلية لإقصاء الشباب عن الفرص الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وهو ما أدى إلى اندلاع الثورة التونسية (العايب 2011). وبوجه عام. ينوه التقرير إلى أنه في حين استحوذ وضع خريجي الجامعات العاطلين عن العمل على النصيب الأكبر غالبا في الخطاب والسياسة. فإن هناك مجموعات اجتماعية واقتصادية أخرى من الشباب تواجه تحديات من نوع خاص تعوق إشراكها. وهو ما يتطلب اهتمام واضعي السياسات واتخاذ إجراءات من جانبهم.

ويبرز التقرير على وجه الخصوص فئة الشباب الواقعيين خارج دائرة التعليم والعمل والتدريب باعتبارهم الأشد تعرضاً للإقصاء. وتقدم هذه الفئة مثالا عن إحياء الشباب وعدم نشاطهم. وهي حالة مثيرة للقلق بدرجة أكبر من البطالة بين الشباب. إذ إنها تشمل الشباب المحبطين الذين ينسوا من البحث عن عمل في القطاع الرسمي من الاقتصاد (أو غيره). وفي تونس. من المرجح أن تندرج الشابات ضمن هذه الفئة. وبشكل الشباب الحاصلون على مؤهلات عليا. رغم تأثرهم بالإقصاء. أقل من خمس جميع الواقعيين خارج دائرة التعليم والعمل والتدريب. ويُعد المنقطعون عن الدراسة في مرحلة مبكرة هم الأكثر ضمن هذه الفئة الفرعية. بغض النظر عن نوع الجنس.

مضى أكثر من ثلاثة أعوام منذ اندلاع الثورة التونسية. لكن تطلعات جيل الشباب. الذي أطلق شرارة التغييرات التي اجتاحت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. لم تتم تلبية بعد. فقد ارتفعت معدلات البطالة بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم من 15 إلى 29 عاما بعد اندلاع الثورة. إذ بلغ المعدل الرسمي للبطالة بين الشباب 33.2 في المائة عام 2013. وذلك وفقاً لأحدث استقصاء للانتقال من الدراسة إلى العمل أجرته منظمة العمل الدولية (ILO 2014). فعلى الرغم من أن الشباب لعبوا دورا رائدا في إحداث تغيير في النظام الحاكم. فإنهم لم يتمكنوا من تأمين دور لهم في عملية اتخاذ القرار. كما يشعرون بأنه لا يتم التشاور معهم في القضايا التي تمس حياتهم على نحو مباشر. لكن ذلك لا يمنع من وجود مظاهر إيجابية في فترة ما بعد الثورة. فالدستور التونسي الجديد. الذي تم إقراره في يناير/كانون الثاني 2014. ينص على مشاركة الشباب باعتبارها ركيزة أساسية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للبلاد. وبالنظر إلى الوقت المطلوب لترجمة المبادئ الدستورية وتطبيقها في شكل قوانين وممارسات. فإن مشاركة الشباب لا تزال في طور التشكيل.

وتقدم هذه الدراسة تحليلا لطموحات واحتياجات الشباب التونسي. مع الأخذ في الاعتبار الإجراءات الإقصائية الاقتصادية وغير الاقتصادية التي كانت من بين الأسباب الجذرية لاندلاع الثورة. وتبرز على وجه التحديد ما يلي:

- الارتفاع المتزايد لنشاط الشباب خارج نطاق المؤسسات السياسية الرسمية. وكذلك الحاجة إلى مساندة انتقال الشباب التونسي من الاحتجاجات إلى المواطنة الإيجابية:
- الشباب الواقعيين خارج دائرة التعليم والعمل والتدريب باعتبارهم الفئة الأشد تضررا من الإقصاء الاقتصادي. وضرورة ضمان اندماجهم الاجتماعي والاقتصادي من خلال سياسات وبرامج مصممة خصيصا لذلك.

وستكون ممارسة قيم المواطنة الإيجابية والمشاركة المدنية أمرا بالغ الأهمية لاستمرار قوة الدفع الإيجابية التي استعادتتها البلاد. كما

ويتم استخدام نهج متعدد الأبعاد لتحديد الحواجز الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية التي يواجهها الشباب التونسي ومعالجتها. ويقع التهميش المصاحب للإقصاء الاجتماعي عادةً في وقت متزامن على عدة محاور. لذلك قد تكون السياسات التي تقتصر على معالجة جانب واحد للتهميش. كتحسين الالتحاق بالتعليم. ضيقة الأفق بحيث لا يمكنها التصدي لمشكلة الإقصاء على نحو أعم. ويستخدم التقرير مزيجاً من أساليب البحث الكمية والنوعية، بالإضافة إلى تقييم لبرامج وخدمات الشباب الحالية لطرح مجموعة من الأسئلة: لماذا يظل الشباب نشطاً خارج الأطر المؤسسية الرسمية وليس داخلها؟ ما القنوات المطلوب توفيرها لزيادة سماع ثقة الشباب في المؤسسات وصوتهم في عملية اتخاذ القرار؟ لماذا تشكل مجموعات معينة من الشباب نسبة كبيرة بين صفوف غير النشطين والعاطلين أو من يعملون في القطاع غير الرسمي من الاقتصاد؟ ما مدى فاعلية السياسة العامة في التصدي للقيود التي يواجهها الشباب؟ وبجانب الاستناد إلى معايير كمية، يستفيد التحليل من التفسيرات والحلول النوعية والسردية المستقاة من الشباب المشاركين في الاستقصاء. سعياً لتجنب الوصفات النمطية التكنوقراطية التي لا تجد صدى لدى الشباب. ويتيح هذا النهج إجراء تحليل لأشكال الإقصاء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. وكذلك دراسة الطرق التي من خلالها تعزز هذه الأشكال بعضها بعضاً.

النتائج الرئيسية

المشاركة والصوت المسموع والمواطنة الإيجابية للشباب

لا ينشط سوى عدد قليل للغاية من الشباب التونسي في المجتمع المدني على الرغم من تزايد عدد منظمات المجتمع المدني. فمنذ اندلاع الثورة. تمكنت منظمات المجتمع المدني من تسجيل نفسها لدى الدولة. وقد برز عدد متزايد من المنظمات التي تركز على المشاركة المدنية. ورغم ذلك، لا ينشط سوى جزء صغير من الشباب التونسي في منظمات المجتمع المدني. كما تقل نسبة المشاركة في هذه المنظمات لتصل إلى 3 في المائة بين شباب المناطق الريفية. (المرصد الوطني للشباب التونسي، 2013) وعلى الرغم من تدني مستويات المشاركة في الجمعيات والمنظمات. فإن هناك 9 من بين كل 10 شباب تونسيين يرون أن التطوع في منظمات المجتمع المدني مهم لخدمة مجتمعاتهم المحلية. وتجدر الإشارة إلى أن أنواع العمل التطوعي الأكثر ذكراً، بين أوساط الشباب القلائل النشطين في منظمات

المجتمع المدني. هي المنظمات العاملة في مجال التنمية الجهوية والأعمال الخيرية ومكافحة الفقر والشؤون الدينية والعلمية. كما تردد ذكر الأندية الرياضية والترفيهية في المقابلات النوعية.

وفي حين تُعد المشاركة السياسية إحدى الركائز الأساسية للمواطنة النشطة، فإنه لا يشارك سوى عدد ضئيل للغاية من الشباب التونسي في أي من أشكال المشاركة السياسية. باستثناء الحشد للمظاهرات. وكان انخفاض نسبة مشاركة الشباب في الانتخابات الوطنية التونسية في أكتوبر/تشرين الأول 2011 مثيراً للقلق بوجه خاص. فلم يصوت سوى نصف عدد من هم دون سن الثلاثين. وبالإضافة إلى ذلك، تعاني الأحزاب السياسية عزوفاً من جانب الشباب عن المشاركة. ما يعكس الانفصال الكبير بين جيل الشباب والنظام السياسي. ويقول معظم الشباب التونسي إنهم لا يتابعون السياسة المحلية. كما تتدنى معرفتهم الذاتية بالسياسة. لاسيما في المناطق الريفية. ويشتمل قانون الانتخابات الجديد على نص خاص بالشباب يحفز الأحزاب السياسية على ترشيح شباب واحد على الأقل دون سن الخامسة والثلاثين ليكون ضمن المرشحين الأربعة الأوائل على أية قائمة انتخابية. ما يتيح مدخلاً مهماً للمشاركة السياسية.²

وتكاد تنعدم ثقة الشباب التونسي في المؤسسات العامة. ولا يثق سوى 8.8 في المائة من شباب الريف و31.1 في المائة من شباب الحضر في النظام السياسي. وينخفض مستوى الثقة في الشرطة. وخاصة في المناطق الريفية. ومقارنةً بذلك، يحظى الجيش والأئمة المحليون والمنظمات الدينية بالجانب الأكبر من ثقة الشباب بنسبة تصل إلى 80 في المائة. وهي تقريبا النسبة نفسها لمستوى الثقة في الأسرة. وكنظرائهم في مصر وليبيا. تقل ثقة الشباب التونسي في الصحافة حيث يرونها جارية وبلا مصداقية.

يعتمد الشباب التونسي على شبكة الإنترنت في الحصول على المعلومات أكثر من أية وسيلة أخرى. فنحو 50 في المائة من جميع مستخدمي الإنترنت (43.3 في المائة في الريف و53.2 في المائة في الحضر) يستخدمونه في البحث لأغراض تعليمية. ويستخدمه ما يتراوح بين ربع ونصف مستخدميه من جميع الشباب في البحث عن وظائف (45.9 في المائة في الريف و26.8 في المائة في الحضر). وبالإضافة إلى ذلك، يمتلك أكثر من 9 من بين كل 10 شباب تونسيين هاتفاً محمولاً. ولتعزيز الشعور بالمواطنة على نحو قابل للاستمرار. يجب على الشباب الانتقال من "المواطنة الافتراضية" إلى المشاركة السياسية "الرسمية" على المستويين المحلي والوطني.

البطالة بين الشباب والعمول والوقوع خارج دائرة التعليم والعمل والتدريب

إن أحد أكثر الحواجز إعاقةً أمام إشراك الشباب هو ارتفاع نسبة الشباب الواقعين خارج دائرة التعليم والعمل والتدريب. وتشمل هذه الفئة جميع الشباب العاطلين رسمياً في الفئة العمرية 15-29 عاماً. وكذلك الشباب المحبطين الذين توقفوا عن البحث عن وظائف رغم صغر سنهم. وقد تم اقتراح إدراج الوقوع خارج دائرة التعليم والعمل والتدريب باعتباره مؤشراً رئيسياً لأجندة التنمية لما بعد عام 2015 لقياس مدى فاعلية انتقال الشباب إلى سوق العمل³.

وتظهر معدلات الشباب الواقعين خارج دائرة التعليم والعمل والتدريب وجود تباينات كبيرة بين الجنسين. وبين المناطق ففي المناطق الريفية، فإن أكثر من اثنين من بين كل خمسة يقعون خارج دائرة التعليم والعمل والتدريب، مقارنةً بالمناطق الحضرية التونسية (واحد تقريباً من بين كل ثلاثة شباب). وفي المناطق الريفية التونسية، يندرج نصف عدد الشباب ضمن فئة الشباب الواقعين خارج دائرة التعليم والعمل والتدريب (50.4 في المائة). مقارنةً بواحد من بين كل ثلاثة شباب (33.4 في المائة). ويتسق ذلك مع المناطق الحضرية التونسية - المقصد الرئيسي للكثير من الباحثين عن فرص العمل من الشباب - حيث يندرج ثلث الشباب (32.4 في المائة) وخمس جميع الشباب (20.3 في المائة) ضمن هذه الفئة. وهناك فجوات كبيرة بين الجنسين داخل هذه الفئة، مما يؤثر في واحدة من بين كل اثنتين. من الشباب (50.4 في المائة). وواحد من بين كل ثلاثة شباب (33.4 في المائة) في المناطق الريفية. وعلى الرغم من انخفاض هذه المعدلات على نحو طفيف في تونس مقارنةً ببلدان أخرى بالمنطقة، مثل المغرب، فإنها تبرز بالفعل مجالاً رحباً للاهتمام الاقتصادي.

ويبدو أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين ارتفاع معدلات التسرب من المدارس والبطالة والعمول. فالحواجز النظامية التي تؤثر على الانتقال في نهاية الصفين السادس والتاسع تتسبب في ارتفاع معدلات التسرب وخول دون إتمام كثير من الشباب لمرحلة التعليم الثانوي. وينقطع غالبية الشباب التونسي عن الدراسة قبل الحصول على الشهادة الثانوية بوقت طويل. وتشير التقارير إلى تسرب أكثر من 140 ألف طالب من الدراسة سنوياً، من بينهم 80 ألفاً يتركون الدراسة دون إتمام مرحلة التعليم الأساسي (Romdhane 2010, 127)⁴. وكما هو حال المؤشرات الأخرى، تكون الفروق المكانية كثيرة: هناك أكثر من أربعة من بين كل خمسة شباب في الريف وواحد من بين كل شبابين في الحضر لا يكملون تعليمهم الثانوي. وهذه هي المجموعة التي تشكل معظم الفئة الواقعة خارج دائرة التعليم والعمل والتدريب: 83 في المائة في المناطق الريفية، و57 في المائة في مناطق الحضر. وعلى الجانب الآخر، تنتظم الفتيات عادةً في الدراسة لفترات أطول من

الفتيان وتضمن على الأرجح بإتمام تعليمهن الثانوي والجامعي. وتشكل الشبابات 62 في المائة من الطلاب الجامعيين. ويتم 26 في المائة منهن تعليمهن الجامعي مقابل 16.8 في المائة من الشباب.

ويجب إتاحة الفرصة للمنظمات الشبابية والطلابية لتعبر عن شواغلها وتقدم حلولاً بشأن السياسات واللوائح التعليمية. وتُظهر التجارب الدولية المستقاة من بلدان أخرى متوسطة الدخل أن زيادة مشاركة الطلاب في المدارس تؤدي، بخلاف قيمتها المباشرة في الحد من الفساد والممارسات السيئة داخل النظام المدرسي، إلى زيادة مساهمة المعلمين ومديري المدارس. بجانب إتاحة فرص أكبر أمام الطلاب للتأثير في كيفية إعداد المناهج الدراسية (La Cava and Michael, 2006, 58 - 60). ويمكن مساندة المبادرات على مستوى التعليم الثانوي والجامعي من خلال وضع برنامج لمنح تنافسية يُتاح للطلاب والمنظمات الشبابية التقدم للاستفادة منه.

الفرص الاقتصادية

القدرة والفرص والكرامة هي متطلبات أساسية لإشراك الشباب. فلا بد من القدرة والمهارات لتحقيق النجاح في اقتصاد اليوم والتغلب على التحديات والمخاطر في عالم متسهم بالعولمة. ومن الأهمية بمكان تحقيق تكافؤ الفرص للحد من الحواجز الاجتماعية والاقتصادية المعوّقة لإشراك الشباب وتحقيق الرخاء المشترك للجيل القادم. أما الكرامة، فكانت من المطالب الرئيسية في مظاهرات الربيع العربي التي اجتاحت بلدان المنطقة، بما فيها تونس.

ويتمثل الحاجز الرئيسي أمام الفرص الاقتصادية في أوجه التباين الجهوي بين الولايات في المناطق الساحلية والداخلية والجنوبية التي تزيد في جوانب اقتصادية كثيرة عن الفجوة بين الحضر والريف. فاستبعاد المناطق الداخلية والجنوبية التونسية هو أحد الحركات الرئيسية لإقصاء الشباب اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً وسياسياً. ووفقاً لتقرير صدر مؤخراً عن الفجوة المكانية في نواحي سوق العمل، يواجه الشباب التونسي صعوبات في إيجاد فرص عمل، لاسيما في المناطق الداخلية والجنوبية (البنك الدولي، 2013ب). وفي واقع الأمر، تتضمن الأسباب الرئيسية لاندلاع ثورة 2011 التهميش المكاني والاقتصادي والسياسي للمجتمع في أنحاء من البلاد لصالح المنطقة الساحلية (العايب 2011)⁵. ولا يزال شباب الريف ينتقلون إلى المدن سعياً للهروب من الأوضاع القائمة في المناطق الريفية. رغم نقص الوظائف الجيدة في المناطق الحضرية. وأفاد نحو 90.2 في المائة من الأسر المعيشية الريفية أن أفراداً من عائلتهم هاجروا إلى الحضر. معظمهم لهم أشقاء شباب في الريف.

في الاقتصاد غير الرسمي والاستغلال باعتبارهما الشاغل الرئيسي بين الشباب العاملين في هذا القطاع.

وتعمل الغالبية العظمى من الشباب التونسي في وظائف لا تتطلب مهارات عالية بقطاعات منخفضة الإنتاجية: يعمل 82.5 في المائة من شباب الريف و67 في المائة من شباب الحضر التونسيين في وظائف لا تتطلب مؤهلاً ثانوياً. ويُرجح عمل الشباب بوجه خاص في قطاعات منخفضة المهارات: 69.0 في المائة في المناطق الريفية، و85.9 في المائة في مناطق الحضر. وتجدر الإشارة إلى أن القطاع العام يوفر عدداً ضئيلاً نسبياً من الوظائف للشباب التونسي. حيث لا يعمل بهذا القطاع سوى 6.8 في المائة من الشباب العامل في الريف و12.4 في المائة في الحضر. ولا تزال الزراعة تمثل قطاعاً مهماً لتشغيل الشباب في الريف رغم رغبة الكثيرين منهم في ترك هذا القطاع بسبب صعوبة ظروف العمل والصورة السلبية المرتبطة به. فهو يوفر أكثر من خمس فرص العمل للشباب التونسي في الريف (21.9 في المائة). وتوفر الصناعات التحويلية أقل من ثلث (32.2 في المائة) فرص العمل للشباب في المناطق الحضرية التونسية وأقل من الربع في (23.8 في المائة) في المناطق الريفية التونسية. ويعمل معظم الشباب التونسي في قطاع الخدمات، بما في ذلك السياحة، الذي يوفر أيضاً معظم فرص العمل في القطاع غير الرسمي.

وتحظى تونس بوضعية تؤولها لأن تصبح رائدة إقليمية في مجال الابتكار والعمل الحر إذا ما أدركت الإمكانيات التي يمتلكها رجال وسيدات الأعمال من الشباب الطامحين. ويشيع العمل الحر نسبياً بين الشباب التونسي. فهناك واحد من بين كل عشرة شباب يعمل لحسابه في مشروع بالغ الصغر. ومن اللافت غياب العمل الحر تقريباً في أوساط الشباب - إذ لا تزيد النسبة على 2.2 في المائة في المناطق الريفية، و1.5 في المائة في مناطق الحضر. ومع ذلك، يمكن للتكنولوجيا الحديثة أن تسهّل على الشباب البدء في مزاولة أعمال حقق لهم دخلاً. كما يمكن للعمل الحر أن يساعد في التغلب على التباينات الجهوية. فحالياً، يشيع العمل الحر على نحو أكبر في المناطق الساحلية (12.1 في المائة) والمناطق الجنوبية (12.1 في المائة)، مقابل 8.1 في المائة فقط في المناطق الداخلية.

وهناك ما يتراوح بين 30 و40 في المائة من الشباب أصحاب مشاريع العمل الحر يعملون في قطاعات متوسط عوائدها مرتفع. ما يثبت إمكانيات العمل الحر. ويدير أكثر من نصف الشباب المشتغلين بالعمل الحر مشاريع صغيرة في قطاع الخدمات، بما في ذلك التكنولوجيات الحديثة: 45.4 في المائة في المناطق الريفية، و52.1 في المائة في مناطق الحضر. ويعمل واحد فقط من بين كل خمسة من الشباب أصحاب مشاريع العمل الحر في الحضر في قطاعات الصناعات التحويلية (20.9 في المائة). وفي المناطق الريفية، يعمل 36.4 في المائة من الشباب أصحاب مشاريع العمل الحر في الزراعة و تجهيز المواد الغذائية، مقابل 10.8 في المائة في المناطق الحضرية. لكن في المناطق الريفية، يعمل معظم هؤلاء الشباب في القطاع غير الرسمي وغالباً في أماكن غير ملائمة.

ولا تزال الفجوات بين الجنسين تمثل حواجز كبيرة تحد من التكافؤ في الحصول على الفرص الاقتصادية. ومن المثير للدهشة تدني عدد الشباب التونسيات العاملات رغم تبني سياسات المساواة بين الجنسين في تونس. فهناك أقل من واحدة من بين كل خمس نساء في الريف (18.5 في المائة) وأقل من اثنتين من بين كل خمس نساء في الحضر (39.8 في المائة) لديها وظيفة. وتقل أجور الشباب بمقدار الربع عن أجور الشبان. ولا يزال الإقصاء القائم على نوع الجنس يمثل تحدياً جسيماً أمام الشباب التونسيات اللاتي تسعين للانضمام إلى القوى العاملة. وأفاد نحو ثلثي (61.4 في المائة) المشاركات في الاستقصاء أن النساء يتعرضن للتمييز عندما يبحثن عن عمل في القطاع الخاص. بل حتى في القطاع العام، تتعرض النساء للتمييز وفقاً لما أفادت به نحو نصف (44.4 في المائة) المشاركات في الاستقصاء. وفي المناطق الريفية، لا يعمل سوى 8.3 في المائة من الشباب في المناطق الجنوبية و15.4 في المائة منهن في المناطق الداخلية، مقابل 23.6 في المائة في المناطق الساحلية.

وتخفق المدارس والجامعات في تزويد الشباب بالمهارات اللازمة لمواجهة تحديات سوق العمل والانتقال إلى مرحلة النضج والمواطنة الإيجابية النشطة. وينتقد الشباب على نحو خاص التوجه النظري المفرط للتعليم الحكومي الذي لا يركز إلا بقدر ضئيل على المهارات اللازمة لتأهيل الشباب لسوق العمل. وبوجه عام، يشكل الإحباط السائد بين الطلاب الطريقة التي يتفاعل بها المعلمون والطلاب. ولا تتوفر خدمات التوجيه المهني في المدارس الثانوية والجامعات إلا بقدر محدود للغاية، وهو ما ينتج عنه عدم حصول الطلاب على قدر كافٍ من الإرشاد والتوجيه بشأن قراراتهم المهنية المصيرية. وقد تم توجيه الكثير من الانتقادات إلى الإصلاحات المتعاقبة لقطاع التعليم التي كانت في نظر الطلاب تعسفية وغير مدروسة جيداً، كما أن كثيراً من المعلمين لم يكونوا جيدي التاهيل لتنفيذها. بل يفتقر الشبان والشابات الذين يتمون مرحلة التعليم الثانوي ويلتحقون بالجامعة إلى المهارات العملية والتأهيل الجيد لمواجهة تحديات سوق العمل.

ويبدو واضحاً انتشار العمل غير الرسمي.⁷ فليس بمقدور الكثير من الشباب الحصول على وظائف مأمونة، حيث تكون معظم الوظائف المتاحة في القطاع غير الرسمي وبدون تعاقد. وتأتي الوظائف الرسمية القليلة في شكل عقود محددة المدة. ونتيجة لذلك، هناك أقل من عامل من بين كل ثلاثة عمال شباب لديه وظيفة بعقد مضمون ويحصل على الحماية الاجتماعية. وكما هو متوقع، ينتشر العمل في الاقتصاد غير الرسمي في المناطق الريفية (71.9 في المائة) انتشاراً أكبر، حيث لا يزال العمل في قطاع الزراعة والعمل غير الرسمي باليومية هما أكثر أشكال العمل شيوعاً. ومع ذلك، فحتى في المناطق الحضرية التونسية يعمل أكثر من نصف الشباب العامل في القطاع غير الرسمي (55.4 في المائة). ويشعر الشباب التونسي بقدر كبير من السخط والاستياء من العمل في هذا القطاع. وقد أُشير في البحث النوعي لهذا التقرير إلى فرص العمل

شباب في برامج العمل الحر. وأما الجانب الإيجابي. فقد أفادت نسبة كبيرة من الشباب الريفيين أنهم استفادوا من برامج القروض الصغرى التي شاركوا فيها.

ويمكن للشباب التونسي تحقيق استفادة كبيرة من نهج مبتكر يربط التعليم بالوظائف في إطار تعاون ثلاثي الاتجاه بين النظام الدراسي والكلية التقنية والشركاء من المؤسسات المحلية⁸. ويجب أن تشتمل المناهج الدراسية على المهارات المطلوبة في مكان العمل. بما فيها مهارات العمل الجماعي وغيرها من المهارات الاجتماعية ومهارات حل المشكلات والمهارات الشفهية والكتابية. ويجب أن تستند الدورات التعليمية إلى مشاريع فعلية لتمكين الطلاب من العمل بوصفهم فريقاً واحداً. وحل المشكلات التي يواجهونها. وتطبيق مهارات العرض والتقديم. ووضع خطط للعمل. كما يجب أن يتضمن البرنامج الدراسي إجراء زيارات منظمّة إلى الشركات المشاركة في البرنامج. وبالإضافة إلى ذلك. يجب تقديم برنامج تدريبي لكل طالب في المؤسسة الشريكة لدرسته. وهو ما سيساعد في تقديم توجيه مهني متعمق وإتاحة الفرص لزيارة أماكن العمل والتعلّم من خلال منح التدريب الداخلي.

التوصيات الرئيسية

وضع سياسة متعددة الأبعاد لإشراك الشباب

يلزم وضع سياسة للشباب متعددة الأبعاد بغية الحد من الحواجز المعوّقة لإشراك الشباب وتسهيل إسهاماتهم في المجتمع التونسي. فنهج تنمية الشباب بات مهياً الآن للانتقال من مرحلة المبادرات الجزأة إلى اعتماد مجموعة متكاملة من السياسات والاستثمارات. ما يسمح بتعظيم استخدام الموارد المالية. ولضمان الإنصاف. فإن ذلك يمكن تحقيقه على أفضل ما يكون من خلال وضع سياسات وطنية للشباب وتطبيق أية إصلاحات متعلقة بها تشترك فيها عدة قطاعات. لكن يجمعها التركيز على إشراك الشباب. وسيطلب ذلك تكملة السياسات الخاصة بقطاعات محددة. مثل السياسات في قطاعات التعليم والتشغيل والتنمية الجهوية. لتلبية احتياجات الشباب بقدر أكبر من الكفاءة. ويجب إعادة صياغة هذه السياسات بمشاركة الشباب أصحاب المصلحة. لاسيما الهيئات الممثلة لهم. باعتبارهم شركاء في عملية اتخاذ القرار. علاوة

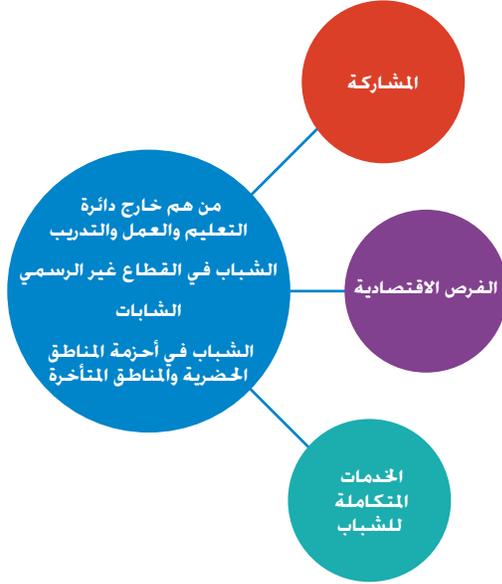
ويلاقي أصحاب مشاريع العمل الحر من الشباب صعوبات كبيرة في الحصول على التمويل الذي لا يزال التحدي الرئيسي أمام النجاح في إقامة أحد المشاريع. فبرامج التمويل الأصغر المتاحة تبدو محدودة النطاق وتُعتبر عديمة الكفاءة في نظر الكثيرين. ويعاني ثلث الشباب أصحاب مشاريع العمل الحر من ارتفاع تكلفة الإجراءات البيروقراطية. فضلاً عن الصعوبات في استخراج التراخيص المطلوبة وبطء سير الإجراءات الإدارية. ويُعتبر مستوى التعليم منخفضاً نسبياً بين أوساط هؤلاء الشباب. فمعظم الشباب المشتغلين بالعمل الحر لم يتموا مرحلة التعليم الثانوي. مما يزيد من صعوبة مشاركتهم في البرامج المتاحة والتفاوض على مساعدات التمويل الأصغر وإدارتها. ولذلك. فإن زيادة التدريب على إقامة المشاريع وتعزيز سبل الوصول إلى المعلومات المتعلقة بذلك سيكونان مفيدين للكثير من الشباب أصحاب مشاريع العمل الحر.

المهارات المطلوبة للحصول على عمل وبرامج العمل الحر

وضعت تونس نظاماً كبيراً لبرامج تنشيط سوق العمل التي تشكل جوهر سياساتها المعنية بسوق العمل. لكن المنافع المتصورة لا تزال محدودة. وهذه البرامج غير معروفة لمعظم الشباب التونسي. وتقوم معظم البرامج بتعزيز التباينات المكانية بالتركيز تركيزاً مفرطاً على المناطق الحضرية على طول الساحل. ولا يُتاح للشباب في المناطق الداخلية والجنوبية إلا عدد قليل من البرامج. ومعظم برامج تنشيط سوق العمل مصممة لتلائم خريجي الجامعات من الشباب برغم أن العدد المطلق للشباب التونسيين العاطلين وغير الحاصلين على مؤهل ثانوي أو جامعي يزيد بنحو 3.5 ضعف عن عدد خريجي الجامعات. وبالإضافة إلى ذلك. تفتقر معظم البرامج إلى إطار دقيق للرصد والتقييم والتنسيق فيما بين الهيئات وتطبيق المعايير. وهو ما يؤدي إلى تثبيط همم الشباب عن البحث عن فرص عمل.

ويمكن أن يلعب العمل الحر للشباب دوراً مهماً في معالجة إقصائهم. بالإضافة إلى تعزيز توليد الدخل والحد من البطالة بين الشباب. ويهدف عدد من البرامج إلى مساندة أصحاب مشاريع العمل الحر الحاليين أو المحتملين. ومع ذلك. لا يزال مستوى الوعي ببرامج العمل الحر القائمة متدنياً. حيث لا يعرف بهذه البرامج سوى ثلث الشباب في الريف ونحو نصفهم في الحضر. كما يتدنّى الإقبال على البرامج للغايات. لاسيما في المناطق الحضرية حيث لم يشارك سوى واحد من بين كل مائة

الشكل 1: السياسة متعددة الأبعاد لإشراك الشباب



1. المشاركة والمواطنة الإيجابية

- تنمية مجتمعية يقودها الشباب
- العمل التطوعي
- مجالس الشباب من أجل المشاركة والصوت المسموع
- حقوق الإنسان

2. الحصول على الفرص الاقتصادية

- التوجيه المهني في التعليم الثانوي والجامعي
- التدريب على اكتساب المهارات
- منح التلمذة والتدريب الداخلي
- خدمات البحث عن الوظائف
- العمل الحر لدى الشباب

3. الخدمات الملائمة للشباب على الصعيد المحلي

- تدريب على مهارات الحياة الأساسية
- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمهارات اللغوية
- أنماط حياة صحية
- خدمات المساندة القانونية
- تدريب النظراء
- الرياضة

المصدر: البنك الدولي.

المشاركة والصوت المسموع والمواطنة

المستوى المحلي

- تنمية مجتمعية يقودها الشباب
- برنامج منح تنافسية لمساندة قدرات المنظمات غير الحكومية على إشراك الشباب الذي يعاني الإقصاء/تقديم الخدمات لهم
- قنوات مؤسسية للتأثير في السياسة المحلية، مثل المجالس الشبابية المحلية
- حماية قانونية للشباب المحرومين المتنازعين مع الشرطة
- بناء الثقة/المصداقية بين الشباب والسلطات المحلية والشرطة
- مبادرات شبابية مشتركة بين المنظمات الدينية وغير الدينية

على ذلك، يلزم مساندة تنفيذ السياسات بإدارة للمؤسسات مستندة إلى الأداء، وتدعيمه بآليات لتشديد التنسيق فيما بين الهيئات والجمع بين الحكومة والمنظمات الشبابية، وإثرائه بتجميع منهجي للبيانات وأنظمة للرصد والتقييم تقوم على المشاركة. وكما هو مبين في الشكل 0-1، ستشتمل إحدى سياسات الشباب متعددة الأبعاد على الركائز الثلاث التالية: (1) المشاركة والمواطنة الإيجابية؛ و(2) الحصول على الفرص الاقتصادية؛ و(3) الخدمات الملائمة للشباب على الصعيد المحلي.

تتطلب هذه الأبعاد الثلاثة لسياسة إشراك الشباب، التي تشمل المشاركة والفرص الاقتصادية والخدمات المفيدة للشباب، مجموعة من الإجراءات المحددة على المستوى الوطني والمستوى المحلي بوجه خاص، كما هو مبين أدناه.

ومهارات العمل الحر والمهارات اللازمة للعمل، وخدمات المساندة القانونية، وتدريب النظراء، والأنشطة الثقافية، والعمل التطوعي والأنشطة الرياضية)

المستوى الوطني

- بناء قدرات المنظمات غير الحكومية التي تقدم خدمات للشباب
- معايير جودة المحتوى
- اعتماد المهارات
- استقاء ملاحظات تقييمية من المستفيدين، والرصد والتقييم

على الرغم من أن الثورة أعطت الشباب التونسي بارقة أمل بمستقبل جديد، فإنه لا يزال هناك الكثير مما يتوجب عمله للقيام بمهمة بناء هذا المستقبل. وهذه المهمة لا يمكن للشباب أن يقوموا بها بمفردهم، كما لا يمكن إنجازها بدونهم. وهي أيضاً مهمة لا يمكن للحكومة أن تمضي في إنجازها بمفردها. لذلك، ستكون هناك حاجة إلى أشكال جديدة من الشراكات بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية لتصور وإنجاز هذه المهمة التي تواجه تونس. بالتزامن مع إصلاح السياسات والاقتصاد والمجتمع. ويلزم إفساح المجال للشباب للمشاركة على نحو كامل في عملية التجديد هذه، والاستفادة منها. لكن المخاطر قد تكون أكبر بكثير: إمكانية إيجاد اقتصاد منتج ومنصف ومجتمع سياسي ومدني نشط في مقابل إمكانية تزايد الاستقطاب والإحباط والسخرية. فالمضي نحو تحقيق نتيجة بناءة يبشر بجني ثمار عديدة، من بينها زيادة التحفيز والوعي والرضا والالتزام لدى الشبان والشابات، وهو ما يشهد به هذا التقرير.

ملاحظات

1. المادة 8 من الدستور التونسي الجديد الذي تم إقراره في 27 يناير/كانون الثاني 2014.
2. أصدر المجلس الوطني التونسي قانون الانتخابات الجديد في 1 مايو/أيار 2014 (مؤسسة الياسمين 2014).
3. يُعد هذا المؤشر أفضل من المؤشرات التقليدية لقياس معدلات البطالة لأنه يُظهر نطاق المشكلات المحتملة في سوق العمل للشباب.
4. يُعرّف التعليم الأساسي بأنه يشمل الصفوف الدراسية من الأول حتى التاسع.
5. يُقال إن مصطلح "ثورة الياسمين" مسمّى خاطئاً لأنه يشير إلى نبات يزرع في الساحل الشمالي المزدهر والمترف نسبياً، وبدلاً من ذلك، يرى العايب أن استخدام مسمّى "ثورة عشب الخلفاء" قد يكون أفضل لأنه يشير إلى نبات ينمو في المنطقة الداخلية بتونس.
6. يشمل مفهوم الأسرة المباشرة أبناء رب الأسرة وزوجه وأبويه.
7. يشير هذا التقرير إلى العمل في القطاع غير الرسمي بناءً على إجابات المشاركين في الاستقصاء بشأن العمل بعقد رسمي مكتوب.
8. استناداً إلى ليتاوا 2013.

المستوى الوطني

- مساندة قدرات المنظمات الوطنية غير الحكومية التي يقودها الشباب وبناء التحالفات
- برنامج منح تنافسية لمساندة المنظمات الطلابية والشبابية
- هيئات استشارية طلابية في مرحلتي التعليم الثانوي والجامعي
- إبداء الرأي في الإصلاحات والسياسة الوطنية، مثلاً من خلال المجالس الوطنية للشباب

الفرص الاقتصادية

المستوى المحلي

- خدمات التوجيه المهني في المدارس الثانوية في إطار الشراكة مع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية
- تنمية مجتمعية يقودها الشباب ومراعية لاعتبارات المساواة بين الجنسين. مع تقديم حوافز في شكل حويزات نقدية صغيرة
- خدمات البحث عن الوظائف
- العمل الحر الفردي والجماعي المراعي لاعتبارات المساواة بين الجنسين من خلال منح بناء حقوق الملكية والحصول على التمويل
- منح التلمذة والتدريب الداخلي المخصصة للشباب الأقل تعليماً والواقعين خارج دائرة التعليم والعمل والتدريب من خلال نُهج مراعية لاعتبارات المساواة بين الجنسين

مستوى السياسة الوطنية

- خدمات التوجيه المهني في الجامعات من خلال شراكات بين القطاع العام/القطاع الخاص/المنظمات غير الحكومية
- الحصول على المعلومات، مثل بيانات الرصد والتقييم الدقيقة، وإجراء حوار سياسة الشباب بشأن سياسة التشغيل وبرامج تنشيط سوق العمل
- مشاورات الشباب ومشاركتهم، مباشرةً وعبر الإنترنت أيضاً، بشأن إصلاح سوق العمل
- استقاء ملاحظات تقييمية من المستفيدين، والرصد والتقييم

خدمات مفيدة للشباب

المستوى المحلي

- خدمات مفيدة للشباب مصممة خصيصاً للشباب الواقعين خارج دائرة التعليم والعمل والتدريب والشباب المحرومين الآخرين، لاسيما الشابات غير النشطات، بمشاركة الشباب (مثلاً، المهارات الحياتية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتعلم عبر الإنترنت،